المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⴼⵍⵍⴰ ⵏ ⵜⵙⴷⵡⵉⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 28 أكتوبر 2025

العدد 738

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....10

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....11

❖ اجتماع المكتب رقم 2025/18
ليوم الجمعة 17 أكتوبر 2025

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الجمعة 17 أكتوبر 2025 اجتماعا، برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، بمشاركة السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- محمد رضى الحميني : أمين المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2025/18/01 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال، المتضمن 24 سؤالا موجها إلى كل من السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (13 سؤالا)، والسيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية (08 أسئلة)، والسيد وزير النقل واللوجيستيك (03 أسئلة).

← قرار رقم 2025/18/02 بانتداب النائب الخامس للرئيس السيد يحفظه بنمبارك لرئاسة جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية أعلاه، والسيد محمد رضى الحميني في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2025/18/03 بعقد جلسة عامة مشتركة مع مجلس النواب لتقديم السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، يوم الإثنين 20 أكتوبر 2025، مباشرة بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية لمجلس النواب.

← قرار رقم 2025/18/04 بإحالة طلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025، إلى الحكومة لتحديد الموقف منهما طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، واللذين تقدم بهما كل من:

- المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "**الأسباب التي حالت دون عقد جولة الحوار الاجتماعي لشهر شتنبر 2025**"؛

- المستشار السيد خالد السطي، حول "**تقنين خدمات النقل الذكي (VTC) عبر التطبيقات وتكييفها مع خصوصيات قطاع سيارات الأجرة.**"

❖ اجتماع المكتب رقم 2025/17
ليوم الإثنين 13 أكتوبر 2025

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 13 أكتوبر 2025 اجتماعا برئاسة السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

- عبد القادر سلامة : النائب الأول للرئيس؛
- أحمد اخشيشين : النائب الثاني للرئيس؛
- جواد الهلالي : النائب الثالث للرئيس؛
- لحسن حداد : النائب الرابع للرئيس؛
- يحفظه بنمبارك : النائب الخامس للرئيس؛
- محمد سالم بنمسعود : محاسب المجلس؛
- السالك الموساوي : محاسب المجلس؛
- ميلود معصيد : محاسب المجلس؛
- مصطفى مشارك : أمين المجلس؛
- عبد الرحمان وافا : أمين المجلس.

واعتذر عن الحضور السيد:

- محمد رضى الحميني : أمين المجلس.

حضر هذا الاجتماع السيد الأسد الزروالي، الأمين العام لمجلس المستشارين.

في مستهل الاجتماع، أشاد السيد رئيس مجلس المستشارين بمضامين الخطاب الملكي السامي الذي افتتح به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يوم الجمعة 10 أكتوبر 2025، الدورة الأولى من السنة التشريعية 2025-2026، الذي تضمن توجيهات سامية لمختلف المؤسسات، وعلى رأسها مجلسا البرلمان، والتي يتعين تنزيلها وفق الرؤية السديدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

وفي سياق التفاعل مع هذه التوجيهات السامية، شدّد السيد الرئيس على ضرورة التحلي بأخلاقيات العمل البرلماني، وتغليب القضايا ذات الأولوية التي تستجيب لحاجيات المواطنين وتحديات المرحلة.

وفي هذا السياق، دعا إلى تعبئة جماعية من أجل تسريع وتيرة المصادقة على النصوص التشريعية الحيوية، مؤكداً أن التعاون بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين يشكل ركيزة أساسية لإنجاح هذه الدينامية.

كما اعتبر أن السنة التشريعية الحالية تمثل فرصة حاسمة لاستكمال الأوراش الإصلاحية الكبرى، قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، مما يستدعي من الحكومة إحالة مشاريع القوانين ذات الأولوية في أقرب الآجال، تعزيزاً للنجاعة التشريعية وتكريساً للمسؤولية المشتركة في خدمة المصلحة العامة.

في سياق متصل، شدّد السيد الرئيس على أن البرامج والمشاريع المفتوحة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمضامين مشروع قانون المالية لسنة 2026، مما يفرض على مكونات المجلس التحلي بروح المسؤولية والانخراط الجاد في مناقشة المشروع، وتقديم التعديلات الكفيلة بضمان فعاليته وملاءمته لأولويات المرحلة.

كما أكد على ضرورة تفعيل الآليات الدستورية للمراقبة البرلمانية، من أجل التتبع الدقيق لمدى التزام الحكومة بتنفيذ مضامين القانون وفق الترخيص الممنوح لها، بما يعزز الثقة المؤسساتية ويكرّس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

هذا، وقد أكد السيد الرئيس أن مجلس المستشارين، بفضل تركيبته المتنوعة ترابياً ومهنياً واجتماعياً، يوجد في صلب الدينامية الوطنية الجديدة، التي تضع الجيل الجديد من برامج التنمية المحلية والتضامن المجالي في صدارة الأولويات.

كما شدّد على أن هذه الخصوصية تمنح المجلس قدرة فريدة على تعبئة الطاقات والفاعلين، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، من خلال مواكبة السياسات العمومية، وتقديم المبادرات التشريعية والرقابية الكفيلة بتجسيد الرؤية الملكية على أرض الواقع.

وفي إطار تعزيز التفاعل المؤسساتي مع الفاعلين الترابيين والاجتماعيين، دعا السيد الرئيس إلى مناقشة هذه القضايا التنموية ذات الأولوية ضمن فعاليات الملتقى البرلماني للجهات والمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، بما يتيح له الإسهام في بلورة تصور جماعي حول "الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية"، التي دعا إليها جلالة الملك وأوكل للحكومة مهمة إعدادها، وذلك في سياق ترسيخ منطق "رابح – رابح" بين المجالات الحضرية والقروية، وتكريس العدالة المجالية كرافعة للتنمية المستدامة.

كما دعا إلى الاشتغال على هذه القضايا ضمن أشغال الجلسات الشهرية المخصصة للسياسة العامة، بما يتيح نقاشاً منتظماً حول أولويات السياسة العامة، وكذا بواسطة مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية.

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فقد اعتبر السيد الرئيس أن التنويه الملكي السامي بالعمل البرلماني والدبلوماسية الموازية يشكل رسالة ثقة في المؤسسة التشريعية، وتحفيزًا لتعزيز الحضور البرلماني في المحافل الدولية. وهو ما يستدعي من المجلس:

- تعزيز الانخراط والترافع البرلماني في الفضاءات الإقليمية والقارية والدولية، وفق رؤى استراتيجية فعالة؛
- تقوية التنسيق المؤسسي مع الدبلوماسية الرسمية والفاعلين الحزبيين، في إطار رؤية شاملة ومتكاملة للعمل المشترك؛
- تعزيز الأدوار الدبلوماسية لمجلس المستشارين، بما يعكس خصوصياته السوسيو-مهنية، وبما يعزز مصداقية المواقف المغربية لدى الشركاء الدوليين؛
- إرساء آليات للتتبع والتقييم المنتظم لأداء الدبلوماسية البرلمانية.

وعليه، يدعو السيد الرئيس كافة مكونات المجلس إلى الانخراط الفعّال في تنزيل مضامين الخطاب الملكي، بما يعزز أداء مجلس المستشارين ويكرّس ثقافة المسؤولية والنجاعة في خدمة الصالح العام.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2025/17/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد يوم الإثنين 21 يوليوز 2025.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2025/17/02 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال، المتضمن 23 سؤالا موجها إلى كل من السيد وزير التجهيز والماء (10 أسئلة)، والسيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (08 أسئلة)، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية (05 أسئلة).

← قرار رقم 2025/17/03 بانتداب النائب الرابع للرئيس السيد لحسن حداد لرئاسة جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية أعلاه، والسيد عبد الرحمان وافا في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2025/17/04 بإحالة طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025، إلى الحكومة لتحديد الموقف منها طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، والتي تقدم بها كل من:

- السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول "الأسباب التي حالت دون عقد جولة الحوار الاجتماعي لشهر شتنبر 2025"؛
- السيد خليهن الكرش حول "التوقيفات التي طالت مجموعة من مهنيي الصحة بمستشفى الحسن الثاني بأكادير"؛
- السيدة فاطمة زكاغ حول "الدخول المدرسي"؛
- السيد خالد السطي حول "حقيقة دعم الحكومة للقطاع الصحي الخاص."

❖ التشريع:

← قرار رقم 2025/17/05 بالإعلان في مستهل الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 عن إيداع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، "مشروع قانون رقم 29.24 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها وبمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال".

❖ التعهدات الحكومية:

← قرار رقم 2025/17/06 بالإحالة إلى الحكومة والتعميم على مكونات المجلس طبقا لمقتضيات المادة 298 من النظام الداخلي للمجلس، تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة في دورة أبريل 2025، والبالغ عددها 45 تعهدا، موزعة على القطاعات الحكومية كالتالي:

الداخلية: 03 تعهدات/ الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج: 02/ التجهيز والماء: 04/ التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة: 01/ الصحة والحماية الاجتماعية: 02/ الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: 04 / الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات: 02/ التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: 01/ الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة: 05/ النقل واللوجيستيك: 04/ التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة: 01/ الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية: 02 / الوزارة المنتدبة المكلفة بالميزانية: 01/ الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان: 02/ الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة: 02/ كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري: 02/ كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني: 03/ كتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي: 04.

❖ العلاقات مع المؤسسات الدستورية:

← قرار رقم 2025/17/07 بالإعلان في مستهل الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 عن منطوق قرار المحكمة الدستورية رقم 255/25 الصادر بتاريخ 4 غشت 2025 الذي قضت بموجبه المحكمة الدستورية بكون عدد من مواد القانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية، غير مطابقة للدستور.

المواد هي: 17 (الفقرة الأولى) و84 (المقطع الأخير من الفقرة الرابعة)، و90 (الفقرة الأخيرة) و107 (الفقرة الأخيرة) و364 (الفقرة الأخيرة) و288 و339 (الفقرة الثانية) و408 (الفقرة الأولى) و410 (الفقرة الأولى) و624 (الفقرة الثانية) والمادة 628 (الفقرتان الثالثة والأخيرة) والمقتضيات التي أحالت على المقطع الأخير من الفقرة الرابعة من المادة 84، في المواد 97 و101 و103 و105 و123 في فقراتها الأخيرة و127 و173 و196 في فقراتها الأولى و204 في فقرتها الثالثة و229 في فقرتها الأولى و323 و334 و352 و355 و357 في فقراتها الأخيرة و361 (الفقرة الأولى) و386 (الفقرة الأخيرة) و500 (الفقرة الأولى، و115 و138 و185 و201 و312 و439).

← قرار رقم 2025/17/08 بالإعلان في مستهل الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2025 عن منطوق قرار المحكمة الدستورية رقم 258/25 الصادر بتاريخ 2025/9/11، القاضي بإلغاء انتخاب السيد "الطاهر الفلالي" عضوا بمجلس المستشارين على إثر الانتخاب الجزئي الذي جرى بتاريخ فاتح يوليو 2025 لملء مقعد شاغر بالمجلس برسم الهيئة الناخبة لممثلي الغرف الفلاحية بالدائرة الانتخابية لجهات الرباط - سلا - القنيطرة وبني ملال - خنيفرة والدار البيضاء - سطات، وأمرها بإجراء انتخابات جزئية في هذه الدائرة بخصوص المقعد الشاغر عملا بمقتضيات المادة 92 من القانون التنظيمي 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.

← قرار رقم 2025/17/09 بالتعميم على مكونات المجلس لرأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول مشروع القانون رقم 26.25 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

← قرار رقم 2025/17/10 بالتعميم على مكونات المجلس للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2024.

← قرار رقم 2025/17/11 بالتعميم على مكونات المجلس للتقريرين بعده، في أفق التنسيق مع مجلس النواب، لبرمجة مناقشتهما في جلسة عامة طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور:

- التقرير السنوي لمؤسسة وسيط المملكة برسم 2024؛
- التقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم 2024.

← قرار رقم 2025/17/12 بانتداب النائب الثاني للرئيس السيد أحمد أخشيشين، للمشاركة في أشغال الندوة الدولية التي سينظمها مجلس المنافسة تحت عنوان "المنصات الرقمية: تطور المهن والتحديات التنافسية"، يوم الأربعاء 05 نونبر 2025 بمدينة مراكش.

❖ أشغال اللجان الدائمة:

← قرار رقم 2025/17/13 بالموافقة على تنظيم لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية للقاء دراسي حول "مشروع قانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة".

❖ تقييم السياسات العمومية:

← قرار رقم 2025/17/14 بتوجيه مراسلة لرؤساء الفرق ومنسقي المجموعات بالمجلس لتقديم اقتراحاتهم، حول محور الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية 2025-2026، تطبيقا لأحكام المادة 311 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2025/17/15 بالمشاركة في أشغال الجلسة الافتتاحية لدورة برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك)، المزمع عقدها بمالابو، جمهورية غينيا الاستوائية، يوم 15 أكتوبر 2025.

← قرار رقم 2025/17/16 بالمشاركة في أشغال اجتماعات برلمان أمريكا الوسطى، المزمع عقدها بغواتيمالا، خلال الفترة من 21 إلى 28 أكتوبر 2025.

← قرار رقم 2025/17/17 بالمشاركة في أشغال الجمعية ال151 للاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقدها بجنيف، سويسرا، خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 أكتوبر 2025.

← قرار رقم 2025/17/18 بالمشاركة في أشغال اجتماعات البرلمان العربي، المزمع عقدها بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2025.

← قرار رقم 2025/17/19 بالمشاركة في أشغال الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المزمع عقدها بإسطنبول، تركيا، خلال الفترة من 17 إلى 19 نونبر 2025.

← قرار رقم 2025/17/20 بالمشاركة في أشغال المؤتمر ال47 واللجنة التنفيذية ال84 للاتحاد البرلماني الإفريقي، المزمع عقدهما بكينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 نونبر 2025.

← قرار رقم 2025/17/21 بالمشاركة في أشغال منتدى الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط وقمة رؤساء البرلمانات، المزمع عقدهما بالقاهرة، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من 27 إلى 29 نونبر 2025.

❖ **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2025 خصص لمواصلة دراسة مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛
- مشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية؛
- مشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج.
- مشروع قانون رقم 52.23 يتعلق بتنظيم مهنة التراجمة المحلفين.

رئيس مجلس المستشارين يستقبل عددا من سفراء بلدان آسيا والمحيط الهادي المعتمدين بالمملكة المغربية.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الإثنين بمقر المجلس بالرباط، وفدا من سفراء بلدان آسيا والمحيط الهادي المعتمدين بالمملكة المغربية، وذلك في إطار زيارة ود ومجاملة للمجلس.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لتبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز علاقات التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين ونظرائه في بلدان آسيا والمحيط الهادي، وفتح آفاق جديدة للشراكة وتبادل الخبرات والتجارب التشريعية، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز الحوار البرلماني جنوب–جنوب.

وخلال هذا اللقاء، أبرز السيد ولد الرشيد أن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، جعلت من الانفتاح على فضاء آسيا والمحيط الهادي خيارا إستراتيجيا يعكس تنوع شراكاتها الدولية وانخراطها الفاعل في دعم التعاون جنوب–جنوب، وتكريس قيم التضامن والسلام والتنمية المشتركة.

وأكد رئيس مجلس المستشارين على أهمية توطيد التعاون البرلماني مع بلدان المنطقة، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار التكتلات والمنتديات البرلمانية المتعددة الأطراف، منوها بالتجربة المؤسسية الغنية التي راكمتها هذه البلدان في مجالات التنمية، والابتكار، والتعاون الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والطاقات النظيفة، ومكافحة التغيرات المناخية.

كما أعرب السيد ولد الرشيد عن استعداد مجلس المستشارين لتقوية جسور التواصل وتبادل الزيارات البرلمانية، وتفعيل آليات التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مؤكدا أن الدبلوماسية البرلمانية تشكل رافعة أساسية لتعزيز التقارب بين الشعوب وترسيخ الحوار بين الحضارات والثقافات.

ومن جهتهم، عبّر سفراء بلدان آسيا والمحيط الهادي عن تقديرهم لما حققته المملكة المغربية من نهضة تنموية رائدة، وما تتمتع به مؤسساتها المنتخبة من مصداقية وديناميةـ معربين عن رغبتهم في تعزيز التعاون والتشاور مع مجلس المستشارين واستكشاف فرص الشراكة في مجالات الاقتصاد الأخضر، والتعليم، والابتكار، والتنمية المستدامة.

وضم وفد السفراء، إلى جانب السيدة ساولكول سايلاوكيزي، سفيرة جمهورية كازاخستان وعميدة المجموعة، كلا من السيد ليزلي ج. باخا(Leslie J. Baja) ، سفير جمهورية الفلبين، والسيد ناظم عادل أوغلو سمادوف (Nazim Adil Oglu Samadov)، سفير جمهورية أذربيجان، والسيد فابيو تشيندا(Fabio Chinda) ، سفير مملكة تايلاند، والسيد شهبدين آدم شاه(Shahabudeen Adam Shah) ، سفير مملكة ماليزيا، والسيدة لي كيم كوي(Le Kim Quy) ، سفيرة جمهورية الفيتنام، والسيد داميان دونوفان (Damien Donavan)، سفير أستراليا، والسيد سانجاي رانا (Sanjay Rana)، سفير جمهورية الهند، والسيد ماساهيرو ناكاتا(Masahiro Nakata) ، سفير مفوض فوق العادة لليابان، والسيد سيد عادل جيلاني(Syed Adil Gilani) ، سفير جمهورية باكستان، والسيدة صاعدية فايزونيسا(Saadia Faizunnesa) ، سفيرة جمهورية بنغلاديش الشعبية، والسيد يويّو سوتيسنا(Yuyu Sutisna) ، سفير جمهورية إندونيسيا.

وحضر هذا اللقاء، إلى جانب رئيس المجلس، السادة عبد القادر سلامة ولحسن حداد ويُحفظه بنمبارك وعبد الرحمان وافا، أعضاء مكتب المجلس، والأسد الزروالي، الأمين العام للمجلس، وسعد غازي، مدير العلاقات الخارجية والتواصل.

استقبال وفد برلماني إيطالي يمثل المجموعة البرلمانية لدعم مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية.

استقبل نائب رئيس مجلس المستشارين، السيد لحسن حداد، يوم الإثنين 27 أكتوبر 2025 بمقر المجلس، وفدا برلمانيا إيطاليا يمثل المجموعة البرلمانية لدعم مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية.

وشكل هذا اللقاء مناسبة أشاد خلالها الجانبان بمتانة علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية، والتي تشهد دينامية نوعية في مختلف المجالات بفضل العناية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبفضل الإرادة المشتركة لقائدي البلدين في الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى شراكة إستراتيجية متعددة الأبعاد.

وفي كلمته بالمناسبة، أبرز السيد حداد أن انخراط أعضاء البرلمان الإيطالي في المجموعة البرلمانية لدعم مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، يشكل تعبيرا عن التزام سياسي وأخلاقي رفيع، واصطفافا إلى جانب الشرعية الدولية والعقلانية السياسية، مذكّرا بأن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمتها المملكة سنة 2007، تعد حلا جديا وذا مصداقية، يكرس مقاربة توافقية تراعي كرامة الإنسان وتضمن اندماج الأقاليم الجنوبية في الدينامية الوطنية للتنمية والديمقراطية والاستقرار.

وأضاف السيد حداد أن الموقف الإيطالي الداعم للمسار الأممي، ولجهود المغرب الجادة من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي ودائم لقضية الصحراء المغربية، يترجم حرص روما على دعم الأمن والاستقرار في الفضاءين المتوسطي والإفريقي، مشيرا إلى أن علاقات البلدين تعززت في السنوات الأخيرة بفضل تنامي برامج التعاون وتبادل التجارب والخبرات، وتفعيل دور مجموعات الصداقة والتواصل البرلماني الثنائي والمتعدد الأطراف.

ومن جهته، عبّر أعضاء الوفد البرلماني الإيطالي عن تقديرهم لما لمسوه من تطور وتنمية في الأقاليم الجنوبية للمملكة، مؤكدين دعمهم الثابت للوحدة الترابية للمغرب ولمقترح الحكم الذاتي الذي يشكل، في نظرهم، الحل الواقعي الوحيد لإنهاء هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

كما شددوا على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، بالنظر إلى ما يتمتع به المغرب من استقرار وأمن جعلاه شريكا محوريا لإيطاليا في محيطه الإقليمي.

وضم الوفد البرلماني الإيطالي كلا من السادة إيتّوري روزاتو، ستيفانيا أسكاري، غراتسيانو بيتزيميتي، ماركو دريوستو، وداد بقالي، جيوفاني أروزولو، وجورجيو لوفيكّيو.

وحضر هذا اللقاء، على الخصوص، سفير المملكة المغربية بروما، السيد يوسف بلا، والأمين العام لمجلس المستشارين، السيد الأسد الزروالي، ومدير العلاقات الخارجية بالمجلس، السيد سعد غازي.

❖ رئيس مجلس المستشارين يستعرض خلال جلسة المناقشة العامة للجمعية الـ 151 للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف سياسة المغرب في مجال العمل الإنساني.

استعرض رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، السياسة التي ينهجها المغرب في مجال العمل الإنساني، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وذلك خلال الجمعية الـ 151 للاتحاد البرلماني الدولي، التي التأمت أشغالها يوم الاثنين 20 أكتوبر 2025 بجنيف.

وأكد السيد ولد الرشيد أن المملكة تقدم نموذجا ملهما في صون الكرامة الإنسانية والعيش الكريم، مشيرا إلى أن "موضوع هذه الدورة، بما يحمله من أبعاد إنسانية نبيلة، يستحق أن يتناول بما يليق به من جدية ومسؤولية، فهو يتعلق بالضمير الإنساني المشترك وبقدرتنا، كبرلمانات تمثل الشعوب، على حماية القيم التي تصون الكرامة الإنسانية في أوقات الأزمات".

وفي معرض استعراضه لجهود المملكة في مجال ترسيخ القيم الإنسانية، ذكر رئيس مجلس المستشارين بأن الموقف المغربي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يجسد التزاما ثابتا بقيم التضامن والسلام، من خلال الدعوة إلى الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في غزة، ورفض كل أشكال التهجير القسري والعقاب الجماعي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

كما أشار السيد ولد الرشيد إلى أن المغرب بادر، بتعليمات ملكية سامية، إلى إرسال مساعدات غذائية وطبية عاجلة إلى الشعب الفلسطيني في غزة، تعبيرا عن تضامنه الدائم مع الشعب الفلسطيني الشقيق، مضيفا أن المملكة رحبت بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، ودعت إلى التنفيذ الكامل لبنوده بما يفتح آفاق سلام عادل ودائم في المنطقة.

وتابع أن المملكة المغربية جعلت من الدبلوماسية الإنسانية نهجا ثابتا في سياستها الخارجية، قوامه التضامن الفعلي والعمل الميداني، لا الاكتفاء بالشعارات، وهو ما تجسد من خلال المبادرات الإنسانية التي أطلقتها المملكة داخل القارة الإفريقية وخارجها، خاصة خلال جائحة كوفيد-19 بإرسال مساعدات طبية ومستشفيات متنقلة، وكذا إطلاق المركز الإفريقي للابتكار في الصناعات الدوائية واللقاحات بالمغرب.

وأبرز السيد ولد الرشيد أن المغرب يواصل التزامه الراسخ بالسلم والأمن الدوليين من خلال إحداث المركز المغربي متعدد التخصصات لحفظ السلام سنة 2022، ومشاركته الفاعلة في العمليات الأممية عبر العالم، حيث ساهم أكثر من 74 ألف عنصر مغربي في مهام إنسانية وطبية بمختلف مناطق النزاع.

وخلص رئيس مجلس المستشارين إلى أن الأنظار اليوم متجهة إلى هذه المحطة البرلمانية الدولية، بما تحمله من آمال في أن تفضي مداولاتها إلى نتائج عملية تعلي من شأن المعايير الإنسانية الدولية، وتمنح العمل الإنساني بعدا أكثر استدامة وفعالية.

جدير بالذكر أن الجمعية الـ 151 للاتحاد البرلماني الدولي بجنيف عرفت مشاركة مئات البرلمانيين والخبراء الذين يمثلون 120 دولة، لبحث موضوع رئيسي: **"ضمان احترام المعايير الإنسانية ودعم العمل الإنساني في أوقات الأزمات"**.

❖ تعزيز التعاون البرلماني في صلب مباحثات السيد ولد الرشيد مع رئيس البرلمان العربي بجنيف.

أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2025 بجنيف، مباحثات مع رئيس البرلمان العربي، أحمد اليماحي، تمحورت حول سبل تقوية مسار التعاون القائم بين البرلمان المغربي وهذه المنظمة البرلمانية العربية .

وبالمناسبة أكد السيد ولد الرشيد أن هذا اللقاء، الذي جرى على هامش أشغال الجمعية الـ 151 للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 أكتوبر الجاري، يندرج في إطار مواصلة التواصل والحوار البرلماني الرامي لتعزيز التعاون المتميز بين البرلمان المغربي والبرلمان العربي.

وشدد رئيس مجلس المستشارين على أهمية التنسيق والتشاور، سواء على المستوى العربي-العربي أو في إطار الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، كالاتحاد البرلماني الدولي، اعتبارا لكونها مناسبات مواتية لتعميق التشاور وتوحيد الرؤى والمواقف بشأن القضايا المشتركة، لاسيما أمام حجم التحديات متعددة الأبعاد التي يواجهها العالم العربي اليوم.

وأشاد بهذه المناسبة، بالدور الذي يضطلع به البرلمان العربي في الترافع وإسماع الصوت العربي الموحد داخل الهيئات الدولية والدفاع عن القضايا العادلة للأمة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مستحضرا في هذا السياق، الدعم المتواصل للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وجهودها من أجل نصرتها.

كما استعرض السيد ولد الرشيد الدور الذي تقوم به لجنة القدس، برئاسة جلالة الملك، وجهودها الحثيثة من أجل دعم القدس والمقدسيين من خلال العمل الميداني المتمثل في المشاريع الاجتماعية التي تنفذها وكالة بيت مال القدس الشريف، وكذا صون الطابع الحضاري للمدينة والحفاظ على وضعها القانوني والدفاع عن مقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وأضاف أن التعاون العربي-العربي أصبح اليوم، إلى جانب الواقع الجيوسياسي العالمي المضطرب، ضرورة ملحة من أجل رفع الرهانات التنموية التي تفرضها الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، مشددا على أهمية الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية متعددة الأطراف، في المساهمة في مواجهة هذه التحديات، وإعطاء الزخم الحقيقي للعلاقات الثنائية بين البلدان، وذلك من خلال استكشاف فرص أكبر للتعاون والشراكة.

من جهته، نوه السيد اليماحي بالحرص المتواصل لمجلس المستشارين على تعزيز الحوار بين البرلمان العربي والبرلمان المغربي، من خلال تكثيف تبادل الزيارات والتنظيم المشترك للفعاليات البرلمانية والتنسيق في المحافل الدولية، في كل المواضيع والقضايا المشتركة.

وعبر عن الرغبة المشتركة للعمل من أن أجل إرساء وترسيخ عمل برلماني يروم تحقيق شراكة تنموية مستدامة ومتكاملة بين الدول العربية، والمساهمة في إعطاء دفعة قوية لإعلاء دور وحضور البرلمان العربي في كافة المحافل الإقليمية والدولية، بما يمكن من مجابهة التحديات والرهانات التي تواجهها الأمة العربية، وتحقيق تطلعات وآمال وانتظارات شعوبها.

❖ رئيس مجلس المستشارين يجري بجنيف مباحثات مع رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين.

أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025 بجنيف، مباحثات مع رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، أحمد بن سلمان المسلم، وذلك على هامش الدورة الـ 151 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وشكلت هذه المباحثات، التي حضرها، على الخصوص، نائب رئيس مجلس الشورى البحريني، مناسبة للمسؤولين لتجديد التأكيد على متانة العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع بين المملكة المغربية ومملكة البحرين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وأشاد ولد الرشيد خلال هذا اللقاء، بالعلاقات الأخوية العميقة التي تجمع بين البلدين، والمبنية على الثقة والاحترام والتضامن والدعم المتبادل، مؤكدا على الطموح والرغبة المشتركة في تعميق التعاون الثنائي أكثر والارتقاء به إلى أعلى المستويات، سيما من خلال تنويع مجالات الشراكة.

وأبرز رئيس مجلس المستشارين أهمية الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية باعتبارها رافعة استراتيجية لتشجيع الاستثمارات، واستكشاف فرص أكبر للتعاون والشراكة من خلال تنظيم منتديات برلمانية اقتصادية ثنائية ومتعددة الأطراف.

كما أكد أن الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المحافل الإقليمية والدولية، يشكل مناسبات مواتية، تمكن من تعزيز الحوار البرلماني المنتظم والمستدام بين المؤسستين التشريعيتين، والتنسيق والتشاور بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، لاسيما في ظل سياق دولي يتسم بتحديات متعددة الأبعاد.

من جهته، أعرب المسلم عن ارتياحه لجودة هذا اللقاء، الذي وصفه بأنه "من بين أكثر اللقاءات المثمرة" التي عقدت في إطار هذه الدورة للاتحاد البرلماني الدولي.

وجدد المسلم في تصريح للصحافة عقب هذه المباحثات، تأكيده على الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بين المغرب والبحرين، والتي تحظى بالدعم المتواصل من قادة البلدين الشقيقين على مستوى جميع المحافل الدولية.

وتندرج هذه المحادثات في إطار الدبلوماسية البرلمانية لمجلس المستشارين، التي تعد أداة رئيسية لتعزيز المصالح الوطنية على الساحة الدولية، وتقوية التعاون والتنسيق مع المؤسسات التشريعية للدول الشقيقة والصديقة.

وجرت هذه المباحثات بحضور أعضاء مكتب المجلس، ميلود معصيد (الاتحاد المغربي للشغل)، ومحمد سالم بمسعود (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، ومصطفى مشارك (التجمع الوطني للأحرار)، وعبد الرحمان الوفا (حزب الأصالة والمعاصرة)، بالإضافة إلى الأمين العام للمجلس، الأسد الزروالي، ورئيس ديوان رئيس المجلس، منصور لمباركي، ومدير العلاقات الخارجية والتواصل، سعد غازي.

❖ السيد محمد ولد الرشيد يستقبل رئيس مجلس النواب بجمهورية باراغواي.

جدد رئيس مجلس النواب بجمهورية باراغواي، راوول لويس لاتوري، يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025 بجنيف، دعم بلاده "الراسخ" و"الثابت" لسيادة المملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية، منوها بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها حلا "عادلا" و"ذا مصداقية" للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وقال المسؤول الباراغوياني في تصريح للصحافة عقب مباحثات أجراها مع رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، على هامش أشغال الدورة الـ 151 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، إن باراغواي تعتبر الصحراء بمثابة جزء لا يتجزأ من المغرب، مؤكدا أن موقف بلاده بخصوص هذه القضية "واضح ولا لبس فيه".

وأضاف لويس الذي كان مرفوقا بوفد برلماني هام خلال هذا اللقاء "تطرقنا للصداقة العميقة التي تجمع باراغواي والمملكة المغربية، وكذا للموقف الراسخ لبلادنا الداعم للوحدة الترابية للمغرب".

وسلم رئيس مجلس النواب الباراغوياني بهذه المناسبة، للسيد ولد الرشيد نسخة من القرار الذي اعتمده المجلس بالإجماع، والذي يعترف بسيادة المغرب على صحرائه ويدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الصحراء المغربية.

من جهته، أشاد ولد الرشيد بالموقف "الواضح والشجاع والثابت" لباراغواي بخصوص قضية الصحراء المغربية، مذكرا بالمحطات البارزة لهذا الدعم، لاسيما سحب الاعتراف الرسمي بما يسمى بـ"الجمهورية الصحراوية" الوهمية في يناير 2014، ثم الدعم الصريح للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، بالإضافة إلى الإعلان الأخير عن الافتتاح المرتقب لقنصلية لباراغواي في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

كما أبرز ولد الرشيد الدور المهم الذي اضطلع به البرلمان الباراغوياني، والذي صادق على عدة قرارات في هذا الاتجاه، كان آخرها في نونبر 2024، مشددا على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي جادة وذات مصداقية، ويتعد الحل الواقعي الوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

ومكن هذا اللقاء أيضا من الاتفاق على تنظيم زيارات برلمانية متبادلة بين المؤسستين التشريعيتين، بهدف تعزيز التعاون جنوب-جنوب، خاصة في إطار تجمع الميركوسور الذي شارك نائب رئيسه في هذا اللقاء، وكذا في إطار المنتدى الاقتصادي المغرب–أمريكا اللاتينية.

وجرت هذه المباحثات بحضور أعضاء مكتب مجلس المستشارين، ميلود معصيد (الاتحاد المغربي للشغل)، ومحمد سالم بمسعود (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، ومصطفى مشارك (التجمع الوطني للأحرار)، وعبد الرحمان الوفا (حزب الأصالة والمعاصرة)، بالإضافة إلى الأمين العام للمجلس، الأسد الزروالي، ورئيس ديوان رئيس المجلس، منصور لمباركي، ومدير العلاقات الخارجية والتواصل، سعد غازي.

❖ رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات بجنيف مع نظيريه من زامبيا والإكوادور

أجرى رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، على هامش مشاركته في أشغال الجمعية الـ 151 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف، سلسلة من المباحثات الثنائية مع رؤساء وفود برلمانية عديدة، من بينهم رئيسا الجمعيتين الوطنيتين لزامبيا والإكوادور.

وشكلت هذه اللقاءات، التي جرت يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 2025، مناسبة لتبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات التشريعية، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، بهدف دعم الدبلوماسية البرلمانية والرفع من مستوى مساهمة البرلمانات في القضايا الكبرى الإقليمية والدولية.

وقالت رئيسة الجمعية الوطنية لزامبيا، نيلي بوتيتي كاشومبا موتي، في تصريح للصحافة عقب هذه المباحثات، إن هذا اللقاء شكل مناسبة للتأكيد على عمق ومتانة العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية زامبيا.

وأشادت السيدة كاشومبا موتي بمستوى التعاون القائم بين البلدين، والدعم الكامل الذي يقدمه المغرب لجمهورية زامبيا، لاسيما في مجال التعليم العالي، من خلال استقبال الطلبة الزامبيين بالمغرب، وكذا الإرادة المشتركة لتطوير المبادلات الاقتصادية، لا سيما في القطاع الفلاحي.

كما أكدت على أهمية هذا النوع من اللقاءات، لتنسيق الجهود وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، أشاد السيد ولد الرشيد بدعم زامبيا الثابت لسيادة المملكة ووحدتها الترابية، وكذا لمبادرة الحكم الذاتي المغربية بالأقاليم الجنوبية، باعتبارها الحل الوحيد لتسوية النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وتناولت المباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية بالإكوادور، نيلز أولسن، تعزيز العلاقات المؤسساتية بين البرلمانين، والتنسيق في المنتديات الدولية، وتوطيد التعاون جنوب-جنوب خدمة للتنمية المستدامة.

وقال السيد أولسن في تصريح للصحافة عقب اللقاء: "لقد تباحثنا حول سبل تطوير التعاون الثنائي في مجال الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز التنسيق بين البلدين داخل المنتديات واللقاءات الدولية"، مشيرا بشكل خاص إلى التعاون في القطاع الفلاحي.

وتندرج هذه المباحثات في إطار الجهود الرامية إلى توطيد الروابط مع المؤسسات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتشجيع التشاور حول قضايا السلام والتنمية.

وجرت هذه المباحثات بحضور أعضاء مكتب المجلس، ميلود معصيد (الاتحاد المغربي للشغل)، ومحمد سالم بمسعود (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، ومصطفى مشارك (التجمع الوطني للأحرار)، وعبد الرحمان الوفا (حزب الأصالة والمعاصرة)، بالإضافة إلى الأمين العام للمجلس الأسد الزروالي، ورئيس ديوان رئيس المجلس منصور لمباركي، ومدير العلاقات الخارجية والتواصل سعد غازي.

❖ دعم السيادة المغربية على أقاليمها الجنوبية يحظى بإجماع داخل الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى

أكد رئيس برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، كارلوس ريني هيرنانديز، أن قرار دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على كافة أراضيها بما يشمل الصحراء المغربية، لم يعد قرارا شخصيا لدى رؤساء البرلاسين أو لدى أعضاء مكتبه التنفيذي، بقدر ما أضحى قرارا يستمد شرعيته ومشروعيته من تصويت أعضاء الجمعية العامة للبرلاسين، أعلى جهاز تقريري داخل هذه المنظمة البرلمانية الجهوية.

حيث أكد رئيس برلمان أمريكا الوسطى؛ في اللقاء الذي جمعه اليوم 22 أكتوبر 2025، بالعاصمة غواتيمالا؛ مع المستشار أحمد الخريف، ممثل مجلس المستشارين لدى البرلاسين، وكل من السيد عبد العالي الباروكي و السيدة حياة لعرايش، ممثلي مجلس النواب لدى نفس هذه الهيئة، أن قرار الجمعية العامة الذي تم التصويت عليه بغالبية الأعضاء، بالسلفادور؛ في يونيو الماضي، والذي، تم بحضور رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، كان قرارا يجسد القناعة الراسخة بعدالة القضية الوطنية الأولى للمغاربة وبصوابية اعتبار المقترح المغربي للحكم الذاتي، حلا وحيدا للنزاع الاقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وأبرز رئيس البرلاسين، أن الزيارة التي قام بها للمملكة المغربية والتي تضمنت زيارة لمدينة العيون، مكنت أعضاء وفد البرلاسين من الوقوف على حجم المجهود التنموي التي تحظى به المنطقة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما عكسته مضامين " إعلان العيون" الذي وقعه إلى جانب رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد.

وخلال نفس المباحثات، عبر السيد كارلوس هيرنانديز عن امتنانه وتقديره العميق لما قدمه برلمان المملكة المغربية من دعم للعمل المؤسسي لبرلمان أمريكا الوسطى، حيث ذكر في هذا الصدد بالمنتديات التي نظمها بشراكة مع مجلس المستشارين خلال هذه السنة؛ وضمنها المنتدى الجهوي حول الهجرة بجمهورية الدومينيكان المنعقد نهاية شهر أبريل 2025، والمنتدى الاقتصادي بجمهورية بنما المنعقد منتصف شهر ماي الماضي، وكذا الملتقى الجهوي حول المرأة بجمهورية الهندوراس بداية شهر غشت؛ إلى جانب المنتدى الجهوي للتنمية والاستثمار الذي انعقد بجمهورية السلفادور في يونيو من نفس هذه السنة.

من جهتهم، عبر أعضاء وفد برلمان المملكة المغربية، السيد أحمد الخريف ممثل مجلس المستشارين؛ وعضوي مجلس النواب السيد عبد العالي الباروكي والسيدة حياة لعرايش، عن امتنانهم وتقديرهم للمواقف الأخوية النبيلة التي يتبناها برلمان أمريكا الوسطى بخصوص قضية الوحدة والسيادة الترابية للمملكة المغربية؛ والتي تنسجم مع دينامية الدعم الدولي الواسع والمتنامي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها المقترح الوحيد الواقعي والجاد وذي المصداقية لإيجاد حل نهائي للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

كما شدد ممثلو برلمان المملكة المغربية لدى البرلاسين؛ على أن الأولوية التي يوليها البرلمان المغربي لتعزيز وتمتين علاقاته بالبرلمانات الوطنية والجهوية والاقليمية، بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، هو نهج يتماشى مع الخيار الإستراتيجي للمملكة المغربية في دعم وتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وهو الخيار الذي يرعاه ويقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma